الأمم المتحدة
S/2013/646
مجلس الأمن
Distr.: General
6 November 2013
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الرابع والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والذي تلقيته من الممثل السامي للبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا عرض هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون

061113 061113 13-53989 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي للبوسنة والهرسك

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام الذي عُقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طي هذه الرسالة التقرير الرابع والأربعين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأرجو توزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن لكي ينظروا فيه.

وهذا هو عاشر تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء المجلس إلى معلومات عدا عن تلك المقدمة في التقرير المرفق، أو إن كانت لديكم أية تساؤلات بشأن محتوياته، فسوف يسرني أن أوافيكم بالمعلومات أو الأجوبة اللازمة.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

التقرير الرابع والأربعون للممثل السامي للبوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ٢٠ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقد بيَّن التقرير السابق (S/2013/263) بالتفصيل كيف أنَّ التقدم المحرز ظل متعثرا، حيث عادت البوسنة والهرسك إلى الاتجاهات السلبية التي سادت فترة السنوات السبع السابقة. ومما يؤسف له أن هذه الدينامية استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي.

واستمر تحسن المناخ السياسي في المنطقة، حيث يقدم جيران البوسنة والهرسك مثالا للقيادة السياسية الإيجابية اللازمة لإحراز تقدم. وقد انضمت كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي في ١ تموز/يوليه، في حين من المتوقع أن تبدأ صربيا مفاوضات الانضمام في القريب العاجل. وفي المقابل، فإن عجز البوسنة والهرسك عن مواكبة الآخرين في المنطقة وتحقيق التغيير الذي تمس الحاجة إليه يعرِّضها لخطر التخلف عن الركب. ويجسد هذه المشكلةَ أداءُ الجمعية البرلمانية على مستوى الدولة: فلم تعتمد حتى الآن أية قوانين جديدة بصيغتها الكاملة خلال عام ٢٠١٣.

وأعرب الشعب عن عدم ارتياحه بوضوح إزاء الحالة العامة في حزيران/يونيه عندما نظمت مظاهرات للاحتجاج على عدم كفالة إصدار أرقام هوية للمواطنين، مما أثر أساسا على الأطفال الحديثي الولادة. وأدت المظاهرات التي نظمت أمام مبنى مؤسسات البوسنة والهرسك إلى أزمة سياسية في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه، حيث أبقت قوات الأمن الموظفين والزوار داخل المبنى لعدة ساعات. وعقب هذه الأحداث، رفض ممثلون برلمانيون للصرب والكروات حضور الجلسات إلى حين معالجة شواغلهم الأمنية. وقد ساد المنطق السليم، وعادت المؤسسات بعد عدة أسابيع لتجتمع من جديد قبل التوقف عن العمل خلال العطلة الصيفية.

وفي الأشهر الأخيرة، هدأت الأزمة السياسية في اتحاد البوسنة والهرسك (الاتحاد). وعقب القبض على رئيس الاتحاد واحتجازه بتهمة سوء استخدام المنصب، أُطلق سراحه في حزيران/يونيه، إلا أن السلطات تفيد بأن التحقيق ما زال جاريا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت مؤسسات الاتحاد اجتماعاتها بانتظام، غير أن التقدم المحرز على الصعيد التشريعي كان مخيبا للآمال. وعلى إثر مشاركتي النشطة، أُحرز تقدم في مسألة تعيين قضاة في المحكمة الدستورية للاتحاد، وبذلك أضحت المحكمة تقريبا قادرة على البت في المنازعات المعلقة التي حالت دون تشكيل السلطات الحاكمة الجديدة في الاتحاد.

ودأبت مؤسسات جمهورية صربسكا على الاجتماع بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، فإن استعداد بعض المسؤولين المنتخبين من جمهورية صربسكا على الدوام للطعن علنا وبشكل مباشر في أساسيات اتفاق السلام، بما في ذلك السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، ظل يقلقني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما ظلت تقلقني المحاولات التي بذلتها السلطات في الكيانين لتنظيم المسائل التي تنظمها بالفعل التشريعات على مستوى الدولة. وما زلت أعتقد أن هذه المسائل تستحق اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي.

وظل المواطنون في مدينة موستار محرومين من الحق في انتخاب السلطات المحلية بسبب استمرار فشل الأحزاب السياسية، ولا سيما حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، في كفالة تنفيذ القرار الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١٠ بشأن النظام الانتخابي للمدينة.

وعلى الرغم من إعداد مقترحات تشريعية لتنظيم مسألة الممتلكات العسكرية والمسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بممتلكات الدولة، لم تتمكن السلطات في البوسنة والهرسك من اتخاذ أي خطوات ملموسة تُذكر للمضي قدما خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب تنفيذ المتطلبات المتبقية لتحقيق الأهداف الخمسة اللازمة والشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي.

على أن ثمة جانبا إيجابيا، وهو أن سلطات البوسنة والهرسك قد أجرت تعداد السكان والأسر المعيشية الذي تأخر كثيرا عن موعده، والذي لم تُنشر نتائجه بعد. وهذا هو أول تعداد أجري في البوسنة والهرسك في فترة ما بعد الحرب، وفي حين تركز اهتمام عموم الناس والطبقة السياسية على المسائل المتعلقة بالأصل العرقي واللغة والدين، فإن قيمته الحقيقية تكمن في ما يحققه من فائدة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

ووردت أيضا بعض الأنباء الإيجابية على الصعيد الاقتصادي، حيث ارتفع معدل الصادرات بنسبة ٨,٥ في المائة وازداد أيضا معدل الإنتاج الصناعي بنسبة ٦,٩ في المائة. وعلى الرغم من هذه التطورات الجديرة بالترحيب، ظل معدل البطالة مرتفعا، حيث بلغ رسميا نسبة ٤٤,٦ في المائة، وظلت الحالة المالية صعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وقد واصلت بعثتا الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي العسكريتان، من خلال استمرار وجودهما في البوسنة والهرسك، طمأنة المواطنين إلى استمرار توافر الأمان والأمن في البلد رغم الحالة السياسية العصيبة. وأرى ضرورة بقائهما لأنهما لا تزالان تضطلعان بمهمة حيوية، ولأن وجودهما أساسي حيث يدعم الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي ويتيح لي الوفاء بولايتي بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير هو عاشر تقرير أُقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. وهو يتضمن وصفا سرديا للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة، ويسجل التطورات الوقائعية، ويدون الاستشهادات المهمة المتعلقة بالفترة المشمولة بالتقرير، ويقدم تقييمي للتنفيذ في المجالات الرئيسية المندرجة في نطاق ولايتي. ولقد ركزت جهودي على تيسير التقدم في هذه المجالات، تمشيا مع مسؤوليتي الرئيسية وهي دعم الجوانب المدنية في الاتفاق الإطاري العام للسلام، مع القيام في الوقت نفسه بالتشجيع على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة اللازمة واستيفاء الشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي والعمل على الحفاظ على الخطوات التي سبق اتخاذها لتنفيذ ذلك الاتفاق.

٢ – وأخذا في الاعتبار أن الاتفاق الإطاري العام والعديد من قرارات مجلس الأمن تؤكد على أهمية احترام سيادة القانون من أجل تحقيق سلام دائم في البوسنة والهرسك، لا يزال مكتبي يرصد عن كثب مدى احترام القادة السياسيين والأحزاب والمؤسسات لسيادة القانون، وعلى وجه الخصوص المتطلبات الواردة في الدساتير والقوانين والقواعد الإجرائية ذات الصلة التي تنظم ما تضطلع به المؤسسات الرئيسية في البوسنة والهرسك من أعمال وما تتخذه من قرارات. والامتثال لاتفاق دايتون، ولا سيما الإطار الدستوري وسيادة القانون، شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت مؤسسات الدولة التي أنشئت من أجل حماية سيادة القانون تواجه تحديات، وأضحى عدم إنفاذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يشكل مسألة من المسائل الرئيسية التي تبعث على القلق.

٣ – وما زلت أبذل كل ما في وسعي للوفاء بولايتي على النحو المحدد بموجب المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ويدعم مكتبي دعما تاما الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمساعدة البوسنة والهرسك على المضي قدما نحو اندماج أوثق مع هاتين المنظمتين. وعلى إثر إعادة تشكيل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك، يتعاون مكتبي بشكل وثيق مع مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لإيجاد أوجه التآزر حيثما كان ذلك ممكنا، وفقا لولاية كل منا.

ثانيا – المستجدات السياسية

الأجواء السياسية العامة

٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فشلت سلطات البوسنة والهرسك مرة أخرى في إحراز تقدم ملموس فيما يخص الاندماج مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على الرغم من أن ذلك يشكل السياسة المعلنة للزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك. وقد صار الآن من المرجح أن يصبح الائتلاف الحاكم مسؤولا بشكل كامل عن تخلف البلد في الوقت الذي تتقدم فيه بقية المنطقة. ولا يزال هناك متسع من الوقت لإعادة البلد إلى المسار الصحيح، لكن ذلك يستلزم قيام القادة السياسيين بتغيير جذري لنهجهم دون مزيد من الإبطاء.

٥ – ونشأت من جديد حالة غموض اكتنفت التحالف على مستوى الدولة في نهاية أيلول/سبتمبر، عندما ترجحت إمكانية إجراء تعديل حكومي جديد على مستوى الدولة نتيجة حل الشراكة القائمة بين تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين والحزب الديمقراطي الصربي.

٦ – واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير الاتجاه السلبي الذي لوحظ منذ أمد بعيد في تصريحات بعض ممثلي جمهورية صربسكا، حيث تنبأوا بحل البوسنة والهرسك واستقلال جمهورية صربسكا ودعوا إلى ذلك. واقترنت الدعوة إلى حل البوسنة والهرسك التي ما زالت تتردد على لسان مسؤولين من جمهورية صربسكا بالتحديات التي تواجه مؤسسات الدولة القضائية وغير ذلك من مسؤوليات الدولة المنصوص عليها في دستور البوسنة والهرسك، على النحو المبين في المرفق الرابع للاتفاق الإطاري العام.

٧ – وأدى إلقاء القبض على رئيس الاتحاد (وإطلاق سراحه فيما بعد). إلى تفاقم المنازعات السياسية في الاتحاد على أن ثمة جانبا إيجابيا يمكن أن يشار إليه، وهو أن مكتبي يسَّر التقدم المحرز في تعيين قضاة في المحكمة الدستورية الاتحادية، مما يبعث على التفاؤل بإمكانية حل النزاع السياسي الأساسي في الاتحاد في الفترة المقبلة.

قرارات الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحجمتُ عموما عن استخدام سلطاتي التنفيذية تمشيا مع سياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المتمثلة في التأكيد على ''تولي زمام الأمور محليا'' في عملية اتخاذ القرارات الدولية.

تحقيق الأهداف الخمسة اللازمة واستيفاء الشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

٩ - على الرغم من بعض المقترحات التشريعية التي قُدمت فيما يتعلق بممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع، لم تحرز سلطات البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تقدم ملموس بشأن الأهداف المتبقية التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام كشرط أساسي لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع

١٠ - واصل مكتبي تيسير حل مسائل ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع عن طريق التنسيق مع الجهات صاحبة المصلحة على صعيد الدولة وعلى صعيد الكيانين، بما في ذلك اللجان والأفرقة العاملة المعنية، ووزارة الدفاع في البوسنة والهرسك، والنواب العامون في أنحاء البوسنة والهرسك. وقد استمر العمل التقني، وجرى الترحيب بالمبادرة التي اتخذها وزارة الدفاع، بدعم من مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في سراييفو، لإنشاء الفريق العامل الذي ضم خبراء قانونيين وخبراء في الممتلكات وفي مجال إصلاح الدفاع، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، ليعملوا معا على إيجاد الحلول المناسبة. غير أن غياب توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدما ظل يشكل العقبة الرئيسية أمام إحراز أي تقدم.

١١ - وفي ٦ أيار/مايو، ونتيجة لعدم إحراز أي تقدم، قدَّم كل من حزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك والحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مشروع قانون يتعلق بالتصرف في الممتلكات العسكرية غير المنقولة. وعلى إثر إجراء عدة مناقشات في مجلس نواب البوسنة والهرسك، رُفض مشروع القانون في تشرين الأول/أكتوبر نظرا لعدم تأييده من قبل المندوبين المنتخبين عن جمهورية صربسكا.

١٢ - أما الفريق العامل الوزاري الذي شكَّله مجلس الوزراء في شباط/فبراير ٢٠١٣ بغية اقتراح حلول بشأن ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع، فقد انعقد مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار والحزب الديمقراطي الاجتماعي أنهما توصلا إلى اتفاق بشأن ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع، تمت صياغته في شكل مشروع قانون. ويعمل مكتبي، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين، على تقييم هذا القانون ومدى اتساقه مع القرار الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

١٣ - وأعرب أعضاء لجنة ممتلكات الدولة، التي أنشئت في عام ٢٠٠٥، عن شكوى مفادها أن اللجنة لم تتلق ما يكفي من التوجيه من مجلس الوزراء فيما يتعلق بسبل المضي قدما في عملها بالنظر إلى إنشاء الفريق العامل الوزاري الجديد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت اللجنة تلبي الطلب الذي تقدمت به في وقت سابق والذي يقضي بالامتناع عن منح إعفاءات جديدة من حظر التصرف في ممتلكات الدولة في الوقت الذي قام فيه مكتبي بتقييم ما إذا كانت تلك الإعفاءات تقوض فعلا الجهود الرامية إلى حل المسائل المتعلقة بممتلكات الدولة تمشيا مع القرار الصادر في عام ٢٠١٢ عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن ممتلكات الدولة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ما زال يتعين على اللجنة موافاة مكتبي بالوثائق الكاملة المتعلقة بالإعفاءات الممنوحة حتى الآن. ونتيجة لذلك، فإن تقييم مكتبي لعملية الإعفاء من حظر التصرف في الممتلكات ما زال جاريا.

منطقة برتشكو

١٤ - بعد إغلاق مكتب برتشكو وإصدار أمر بالإشراف ينظم وضع الصكوك القانونية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، لم يعد المشرف يتدخل في الشؤون اليومية للمنطقة الإدارية، على الرغم من أنه احتفظ بالسلطة الكاملة لاستئناف ممارسة صلاحياته - وفق تقديره الخاص - إذا اقتضت الظروف ذلك. ولا تزال هيئة التحكيم في النزاع على الحدود المشتركة بين الكيانين في منطقة برتشكو قائمة، وهي تشكل رادعا ضد أي تدخل محتمل من جانب الكيانين.

١٥ - وكما هو الحال في أجزاء أخرى من البلد، لا تزال الحالة الاقتصادية صعبة في هذه المنطقة الإدارية، ولا يزال الفساد يشكل مصدر قلق. أما نقص الأداء في مجال تحصيل الإيرادات في شتى أنحاء البوسنة والهرسك، فقد حمل مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة على التأكيد مجددا في ٢٧ أيار/مايو على الضرورة الملحة لإعادة النظر في معامل منطقة برتشكو المستخدم في تحديد حصة إيرادات الضرائب غير المباشرة المخصصة للمنطقة، وذلك بالتعاون عن كثب مع مكتب الممثل السامي وسلطات منطقة برتشكو. وكان قد حُدِّد المعامل بقرار من الممثل السامي في أيار/مايو ٢٠٠٧. فهذه مسألة سأتناولها مع السلطات المختصة لضمان حصول منطقة برتشكو على التمويل الكافي على نحو مستدام.

١٦ - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الحكومة الاتحادية أصدرت مرسوما في أيار/مايو يتوخى افتتاح مكتب تابع للحكومة الاتحادية في منطقة برتشكو. وأبقت حكومة جمهورية صربسكا على مكتب تمثيلي في منطقة برتشكو منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام

١٧ - كفل الاتفاق الإطاري العام وتنفيذه استتباب السلام والأمن في البوسنة والهرسك على مدى ١٧ عاما مضت. ومع ذلك، فإن المحاولات الرامية إلى تقويض أسس اتفاق السلام والعودة للوراء بالخطوات المتخذة من أجل تنفيذه تتطلب استمرار اهتمام المجتمع الدولي.

التحديات التي تواجه السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك

١٨ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الخطاب الداعي إلى حل دولة البوسنة والهرسك في المستقبل، الصادر عن عدد من كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا، والذي يصف الكيانات بالدول، ويطرح تحديا أمام القدرات الوظيفية للدولة والمسؤوليات المنوطة بها بموجب دستور البوسنة والهرسك. وبقيامهم بذلك، فقد طعن هؤلاء المسؤولون في الأحكام الجوهرية الواردة في الاتفاق الإطاري العام.

١٩ - ولا يزال رئيس جمهورية صربسكا أكثر الأصوات المنادية بحل الدولة تواترا وارتفاعا، حيث أنه يسعى إلى الترويج لفكرته القائلة باستقلال جمهورية صربسكا. ففي تموز/يوليه، أعلن أمام الملأ ما يلي: ''لقد حاولت الاتصال بكل رجل في جمهورية صربسكا لأشرح له الكيفية التي سأقود بها هذا البلد إلى حريته واستقلاله التامّين. إن الشعب يعرف المضاربين، وأنا لست منهم''[(١)]. وبعد بضعة أيام، أعلن أن ''جمهورية صربسكا ليس لها دافع اقتصادي أو اجتماعي واحد للبقاء في البوسنة والهرسك... ولكن إذا كان لنا البقاء [نحن تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين] في السلطة، فيمكنكم أن تتأكدوا بأن جمهورية صربسكا ستتخذ مزيدا من الخطوات الهامة نحو الاستقلال اعتبارا من عام ٢٠١٤ فصاعدا''[(٢)].

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدلى كل من رئيس جمهورية صربسكا والعضو الصربي في رئاسة البوسنة والهرسك ببيانات تربط استقلال كوسوفو باستقلال جمهورية صربسكا في المستقبل[(٣)]. وكان صوت العضو الصربي في رئاسة البوسنة والهرسك أجهر الأصوات، إذ أعلن قائلا: ''إنني أريد أن أذكّركم بأن للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا

(١) مجلة Pecat (بيسات)، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣.

(٢) مجلة Novi Pecat (نوفي بيسات)، ٧ آب/أغسطس ٢٠١٣.

(٣) ''بخلاف جمهورية صربسكا، أعلنت كوسوفو استقلالها وحظيت بدعم عدد معين من القوى الكبرى. وأراد كثيرون أن يعتبروا ذلك استثناءا، ولكن قد تصبح هذه الحكاية هي القاعدة في بعض الأماكن الأخرى''. الإذاعة والتلفزة الصربية، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

إعلانا تقول فيه، إذا كان نصف الأمم المتحدة يعترف بكوسوفو، فإننا نرى أن النظام الدولي قد تغير وأن لنا الحق في الانفصال. وإن هذا ليس قول أحد الأفراد في جمهورية صربسكا، مثلما يُذكَر في كثير من الأحيان، بل هو قول برلمان جمهورية صربسكا''[٤]. وتُظهر إشارة العضو الصربي في رئاسة البوسنة والهرسك إلى قرار اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أن البيانات المستمرة الصادرة عن كبار المسؤولين في تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين ليست حوادث منعزلة، بل إنها تعكس سياسة معينة.

٢١ - كما إنني لا أزال أشعر بالقلق إزاء الادعاءات التي واصل بعض كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا الإدلاء بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي تفيد أن الكيانات - خلافا لما ينص عليه دستور البوسنة والهرسك - هي ''دول'' وأن البوسنة والهرسك تستمد صفة الدولة من تلك الدول فقط. وبقيامهم بذلك، يتحدى هؤلاء المسؤولون مباشرة أحد المبادئ الرئيسية لاتفاق السلام، وهو أن البوسنة والهرسك هي وحدها الدولة ذات السيادة، وأن السيادة تتجسد في الدولة فقط. وفي ٢٦ أيار/مايو، قال رئيس جمهورية صربسكا إن ''البوسنة والهرسك تتألف من كيانين، ولهذين الكيانين من مقومات الدولة أكثر مما للبوسنة والهرسك... وإن الأجهزة على مستوى البوسنة والهرسك أجهزة يتم تشكيلها، ولا توجد عملية انتخابية لتلك الأجهزة على مستوى البوسنة والهرسك. ولا تملك البوسنة والهرسك مقومات الدولة، بل هي تستمد تلك المقومات''[٥].

حالات إضافية من الخطابات التحريضية

٢٢ - في آب/أغسطس، وردا على سؤال بشأن الدعوات إلى استقلال جمهورية صربسكا، قال العضو الكرواتي في رئاسة البوسنة والهرسك إنه هو وغيره في البوسنة والهرسك سيكونون جاهزين لحمل السلاح في حال انفصال جمهورية صربسكا. ونقلت صحيفة محلية عنه قوله: ''كل من يهتم بهذه الدولة سيحمل السلاح إذا تم القيام بمحاولة ما. لا البوشناق فقط. بما في ذلك أنا. ولا يمكن إلا للمغفّل أن يعتقد أنه لن يحدث شيء من هذا القبيل إذا حاول جزء من البلد الانفصال''[٦]. وفي أعقاب نداءات وجهها له كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا للتراجع عن أقواله، ذهب إلى تكرارها في بيان صحفي أدلى به في ٢١ آب/أغسطس.

(٤) وكالة أنباء أناضوليا، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

(٥) صحيفة Politika (بوليتيكا)، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٣.

(٦) صحيفة Oslobodjenje (أوسلوبودجينيي)، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٣.

التحديات التي تواجه اختصاصات مؤسسات البوسنة والهرسك

٢٣ - تثير أفعال الكيانات في عدد من المجالات القلق بشأن استعدادها للطعن في اختصاصات مؤسسات البوسنة والهرسك.

رقم هوية المواطن

٢٤ - كما ذكرتُ سابقا، في نيسان/أبريل وأيار/مايو، وعقب الفشل في تنفيذ قرار المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك، الذي نقض آنذاك أحكام قانون الدولة المتعلق بإصدار الأرقام في شباط/فبراير، اتخذت حكومة جمهورية صربسكا سلسلة من الإجراءات من جانب واحد لتنظيم وإصدار أرقام خاصة بها لهوية المواطنين في جمهورية صربسكا. وقد فعلت حكومة جمهورية صربسكا ذلك بالرغم من أن هذه المسألة تقع ضمن مسؤولية الدولة ويتم تنظيمها على مستوى الدولة بشكل موحد لجميع المواطنين، بما يتفق مع المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت مقاطعة برتشكو في إصدار أرقام هوية المواطنين الخاصة بها. وتواصلت هذه الأزمة حتى حزيران/يونيه، عندما اعتمد مجلس الوزراء حلا مؤقتا لمدة ٦ أشهر على مستوى الدولة سمح باستئناف إصدار أرقام هوية المواطنين. ويرد وصف لهذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفقرات من ٣٤ إلى ٣٧.

نظام البث الإذاعي العام

٢٥ - يساورني القلق أيضا إزاء الإجراء الذي اتخذته سلطات جمهورية صربسكا من جانب واحد في بداية تشرين الأول/أكتوبر في قطاع البث الإذاعي العام. فباعتماد التعديلات التي أدخلت على قانون خدمة البث الإذاعي العام، نظمت سلطات جمهورية صربسكا مسائل سبق تنظيمها بتشريعات على مستوى الدولة بطريقة غير متناسقة مع تلك التشريعات. وقد تم القيام بذلك رغم التحذير المسبق المقدم من مكتبي، ومن الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بأن ذلك طريقة عمل مخطئة، وأنه ينبغي معالجة شواغل جمهورية صربسكا بشأن نظام البث الإذاعي العام من خلال تغيير التشريعات على مستوى الدولة. ولا يزال الامتثال لقانون نظام البث الإذاعي العام في الاتحاد يطرح مشكلة أيضا، ولو أنها ليست بدرجة خطورة التعديلات المعتمدة مؤخرا في قانون جمهورية صربسكا بشأن خدمة البث الإذاعي العام.

التحديات التي تواجه المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك

٢٦ - واصل رئيس جمهورية صربسكا أيضا هجماته الخطابية ضد أهم مؤسسات الدولة التي تم إنشاؤها لممارسة مسؤوليات الدولة بموجب دستور البوسنة والهرسك، وللحفاظ على

سيادة القانون (أي المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ومحكمة الدولة، ومكتب المدعي العام، والمجلس الأعلى للقضاء والادعاء). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدد رئيس جمهورية صربسكا بسن تشريعات على مستوى الكيان لإنكار انطباق قرارات محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك على أراضي جمهورية صربسكا، وهو ما من شأنه أن يشكل انتهاكا واضحا للاتفاق الإطاري العام[٧].

مؤسسات البوسنة والهرسك على مستوى الدولة

رئاسة البوسنة والهرسك

٢٧ - اجتمعت رئاسة البوسنة والهرسك بانتظام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقدت ثلاث عشرة جلسة. وفي ١٠ تموز/يوليه، تولى العضو الكرواتي الرئاسة لفترة الأشهر الثمانية المقبلة، ليحل محل العضو الصربي. واعتمدت الرئاسة عددا من القرارات المتعلقة بمسائل الميزانية، والدفاع، والسياسة الخارجية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنها فشلت للسنة الرابعة على التوالي في اعتماد منهاج لمشاركة البوسنة والهرسك في الجمعية العامة.

٢٨ - وقامت الرئاسة بعدد من الزيارات الهامة في سائر أرجاء المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك زيارة لصربيا في ٢٣ نيسان/أبريل. وعُقد خلال تلك الزيارة أول لقاء رسمي بين رئيس صربيا توميسلاف نيكوليتش وكبار مسؤولي البوسنة والهرسك من غير الصرب منذ تولي نيكوليتش منصبه في أيار/مايو ٢٠١٢. وفي مقابلة لاحقة مع تلفزيون البوسنة والهرسك، تقدم نيكوليتش باعتذار واضح وجدير برجل دولة عن أحداث سريبرينيتسا وغيرها من الجرائم المرتكبة خلال الحرب. وزارت رئاسة البوسنة والهرسك أيضا كرواتيا (لحضور الاحتفال الرسمي بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي) وفرنسا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن المشاركة في اجتماع ثلاثي لرؤساء دول البوسنة والهرسك، وصربيا، وتركيا في أنقرة في ١٤ و ١٥ أيار/مايو.

٢٩ - وشابت أعمال الرئاسة سلسلة من التصريحات التحريضية، سبق وصفها في هذا التقرير، والتي لم تؤد إلا لزيادة حدة التوترات السياسية.

(٧) ''إن الأمر لا يعدو أن يكون مسألة وقت، فبصرف النظر عن الكيفية التي سينظر بها مختلف الناس إلى ذلك، ستصدر جمهورية صربسكا قانونا ينص على أن القوانين المتعلقة بمحكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام فيها لم تعد سارية في جمهورية صربسكا''. دنيفني آفاز، ٢٠ تموز/يوليه.

مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٣٠ - على الرغم من الأزمة السياسية التي طال أمدها في البوسنة والهرسك، بما فيها النزاع حول الرقم الفريد لتحديد هوية المواطن (انظر الفقرات من ٣٤ إلى ٣٧ أدناه)، واصل مجلس وزراء البوسنة والهرسك اجتماعاته العادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقد ما مجموعه ١٩ جلسة. ورغم هذه الاجتماعات المنتظمة، كانت التشريعات الصادرة عن مجلس الوزراء محدودة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ لم يعتمد إلا قانونين جديدين وثلاثة عشر مجموعة من التعديلات على تشريعات سارية. وقد نجح مجلس الوزراء مع ذلك في القيام بعدد من التعيينات واعتماد عدد من اللوائح والقرارات الأخرى في طائفة واسعة من المجالات. وتصدرت التحديات الاقتصادية والمؤسسية الناجمة عن انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي جدول أعمال مجلس الوزراء، بما في ذلك مسألة تنظيم المعابر الحدودية مع كرواتيا، التي تمت معالجتها بقرار اتُّخذ في ١٣ حزيران/يونيه لتيسير التوصل إلى اتفاق بين البلدين.

الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٣١ - لم تعتمد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك أي قانون جديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن المندوبين نجحوا في اعتماد تعديلات طفيفة على عشرة قوانين سارية. ورُفض مشروعا قانونين بشكل قاطع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منهما القانون المقترح للتصرف بالممتلكات العسكرية غير المنقولة.

٣٢ - وتَواصل الميل إلى رفض تقارير الأعمال السنوية لمؤسسات الدولة، التي استمرت جمهورية صربسكا خلال الفترة المشمولة بالتقرير في استهدافها مُحاوِلة إلغاءها. وعلى سبيل المثال، في تموز/يوليه، رفض مجلس النواب ومجلس الشعوب التقرير السنوي لأعمال إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك لعام ٢٠١٢ وخطتها المالية وخطط عملها لعام ٢٠١٣، ورفضا كذلك تقريرا عن أعمال مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك.

٣٣ - وبموازاة مبادرة تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين الرامية إلى فصل أعضاء مجلس الوزراء المنتمين إلى الحزب الديمقراطي الصربي، دعا مندوبو التحالف في مجلس شعوب البوسنة والهرسك في أيلول سبتمبر إلى إقالة الرئيس الحالي للمجلس، وهو من الحزب الديمقراطي الصربي.

رقم هوية المواطن

٣٤ - سيطرت على أجواء أوائل الصيف أزمة سياسية بشأن الرقم الفريد المكون من ١٣ خانة لتحديد هويات المواطنين. فقد اعتُمد قانون الدولة الذي ينظم إصدار هذا الرقم في

عام ٢٠٠١، ولكنه بحاجة إلى التغيير نظرا لقرارين صادرين عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٣ ينقضان أحد أحكام القانون المذكور. ومنذ عام ٢٠١٢، رفضت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك الاقتراحات اللاحقة لتنفيذ قرارَي المحكمة بسبب منازعات بشأن مناطق التسجيل الجغرافي المرتبطة بهذا الرقم. ونشأت عن عدم اعتماد التعديلات من جانب الجمعية البرلمانية مضاعفات خطيرة للمواطنين العاديين الذين لهم أطفال حديثو الولادة، وللمواطنين المتجنسين غير القادرين على الحصول على رقم خاص بهم ابتداء من شباط/فبراير ٢٠١٣.

٣٥ - وفي ٩ و ١٥ أيار/مايو، وجهتُ رسالة إلى مجلس وزراء البوسنة والهرسك برمته أحثه فيها على إيجاد حل عملي، وفي ٢٣ أيار/مايو، دعا المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام ''السلطات المختصة في البوسنة والهرسك إلى وضع حل عاجل مُركّز يقوم على النظر في قرار المحكمة الدستورية، ويمكن تنفيذه على الفور لما فيه مصلحة جميع مواطني البوسنة والهرسك، ويحافظ على نظام يسري على نطاق الدولة الواحدة''.

٣٦ - في ٥ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك قرارا مؤقتا يفي بالشرط الذي وضعه قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك عام ٢٠١١ بشأن أسماء البلديات في البوسنة والهرسك، ولكنه يضيف ثلاث مناطق جغرافية جديدة للتسجيل ترتبط بالرقم المذكور، غير أن هذا القرار يسري لمدة ١٨٠ يوما فقط. وقد اعتمد مجلس نواب البوسنة والهرسك تعديلات لتسوية هذه المسألة بشكل دائم، وهي معروضة حاليا على مجلس شعوب البوسنة والهرسك، عقب فشل محاولة تجمع البشناق اللجوءَ إلى آلية الوقف المتمثلة في التحجج بالمصلحة الوطنية الحيوية.

٣٧ - وفي حزيران/يونيه، أثار استمرار إخفاق سلطات البوسنة والهرسك في حل مشكلة رقم هوية المواطن بشكل دائم احتجاجات جماهيرية من أضخم ما شهده البلد في فترة ما بعد الحرب، حيث تجمع عدة آلاف من المواطنين حول مباني الجمعية البرلمانية ومجلس الوزراء خلال الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه. وطالب المتظاهرون الجمعية البرلمانية باعتماد حل دائم، كما أوضحوا أن من يوجدون داخل مباني مؤسسات البوسنة والهرسك لن يسمح لهم بمغادرتها إلا إذا تم ذلك. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات كانت سلمية، وتجنبا لخطر أي حادث، قررت السلطات المختصة أن جميع من في المبنى ينبغي أن يظل داخله مؤقتا أثناء الاحتجاجات. ونُظمت كذلك احتجاجات واسعة النطاق أمام المباني في ١١ حزيران/يونيه، وجرت احتجاجات أخرى في ١ تموز/يوليه. وإذ زعم ممثلو جمهورية صربسكا والممثلون الكروات في البرلمان أنهم شعروا وكأنهم رهائن في ٦ و ٧ حزيران/يونيه، رفضوا في البداية

العودة إلى العمل بدون ضمانات أمنية كافية، مشيرين إلى ثغرات في حماية الشرطة لهم. وعادت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك إلى العمل بالتوقيت العادي بحلول منتصف تموز/يوليه.

عدم إنفاذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك

٣٨ - أسوة بما ذكرتُ في تقريري السابق (S/2013/263)، لا يزال نمط عدم إنفاذ قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك يمثل مشكلة خطيرة. ويمثل عدم إنفاذ القرارات النهائية والملزمة للمحكمة الدستورية انتهاكاً لأحد الأحكام الرئيسية في الاتفاق الإطاري العام. كما أنه يقوِّض سيادة القانون ويزعزع الاحترام الواجب لسلطة أعلى هيئة قضائية في البلد[٨].

٣٩ - ويتعلق أحد قرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الذي لم يُنفذ بعد بالقوانين الانتخابية لمدينة موستار. وكما أوضحتُ في تقاريري السابقة، سعى مكتبي إلى تيسير التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يتيح تنفيذ قرار المحكمة، وأن يمكن الناخبين في موستار أخيراً من انتخاب سلطات محلية جديدة. وعندما اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، أقرَّ بأن عدم تنفيذ قرار المحكمة يُعزى أساساً إلى تعنُّت أقوى حزبين في موستار، وهما حزب العمل الديمقراطي البشناقي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك. وأيد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام أيضاً الوثيقة الإطارية التي أعدت خلال المفاوضات السابقة باعتبارها ”أكثر الأسس الواقعية المتاحة التي يمكن الاستناد إليها لتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك التي تعتبر قراراتها نهائية وملزمة بموجب المرفق ٤ للاتفاق الإطاري العام للسلام“. وعلى الرغم من الموقف الواضح للمجلس التوجيهي، ومن كون أغلبية الأطراف المشاركة في عملية التيسير التي يقودها مكتبي في أكثر من ١٠٠ اجتماع قدمت مبادرات من أجل التوصل إلى تسوية، لم يبد حزب العمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك إلا في نهاية آب/أغسطس استعداداً في نهاية المطاف لإجراء مناقشات ثنائية، مع أن هذه المناقشات لم تحقق نتائج ملموسة بعد. ومع ذلك، فقد بعثت هذه المناقشات الأمل في إمكانية التوصل أخيراً إلى حل وسط من شأنه أن يؤدي إلى تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة، وتمهيد السبيل لإجراء

(٨) في ١٥ آذار/مارس، وفي رد خطي على سؤال طرحه أحد النواب في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، أفادت المحكمة أنها أحالت ٨٠ حكماً بشأن عدم إنفاذ قراراتها السابقة إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، ويشمل ذلك الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٣.

انتخابات محلية، وتمكين المدينة من مواصلة السعي لتحقيق إعادة الإدماج التام لمصلحة جميع سكانها.

٤٠ - ويتطلب قرار آخر للمحكمة يشكل تنفيذه مسألة ملحة للغاية إدخال تعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك تتعلق بأسماء الدوائر الانتخابية. وبدون إدخال هذه التعديلات، أوضحت اللجنة المركزية للانتخابات أنها لن تكون قادرة على تنظيم الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ولهذا السبب، وقّعتُ في ١٢ أيلول/سبتمبر على رسالة مشتركة مع وفد الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وسفارة الولايات المتحدة، ندعو فيها الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك إلى الوفاء بمسؤولياتها التي تقتضي إقرار التغييرات اللازمة في أقرب وقت ممكن. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن هذا التعديل قد أقرَّ بعد.

اتحاد البوسنة والهرسك

٤١ - خفت حدة الأزمة السياسية في كيان الاتحاد، المشار إليها في تقريري السابق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن محاولة إجراء تعديل وزاري التي تسببت بالأزمة لم تتحقق على الإطلاق، و لم تحل تماما مشكلة عدم تعيين القضاة التي أدت إلى تأجيج الأزمة. وعلى الرغم من استمرار الخلاف الدائر بين أطراف الحكم، استطاعت الحكومة تسيير أعمالها، على إثر تدخلي وتدخل رئيس الوزراء ونائبه. وبالإجمال، عقدت الحكومة ٥ جلسات عادية و ٨ جلسات طارئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من الأزمة المستمرة، أقرت الحكومة ١٤ قانوناً جديداً وتعديلات على ١٩ قانوناً قائماً.

٤٢ - وعقد برلمان الاتحاد أيضاً جلساته بصفة منتظمة، وأقرَّ ١٢ قانوناً جديداً وتعديلات على ١١ قانوناً قائماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خلاف على الحكم بعد إلقاء القبض على رئيس الاتحاد

٤٣ - ألقي القبض على رئيس الاتحاد في ٢٦ نيسان/أبريل بسبب ضلوعه المزعوم في بيع أحكام عفو رئاسية، مما أثار جدلاً بشأن الطريقة التي يتعين بها الاضطلاع بمهام الرئيس أثناء احتجازه. وبعد أيام من اعتقال الرئيس، أرسل قاض في محكمة البوسنة والهرسك وثيقة إلى محامي الدفاع عن الرئيس يخطره فيها بأن المحكمة وافقت على الرأي الذي قدمه مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ومفاده أنه لا ينبغي للرئيس التوقيع على أي وثائق ذات صلة بمهامه الرسمية أثناء احتجازه.

٤٤ - وفي أيار/مايو، خلص برلمان الاتحاد ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية التابعة له إلى أن الرئيس لا يمكن أن يؤدي مهامه المنصوص عليها في الدستور في ظل هذه الظروف، ولكنها خلصت أيضاً إلى أن دستور الكيان لم يقدم تصوراً للطريقة التي يتعين بها أداء هذه المهام. وبحث البرلمان واللجنة الحلول الممكنة لسدِّ هذه الثغرة أثناء ''عجز'' الرئيس عن ممارسة مهامه، ولكن هذه الاعتبارات تجاوزتها الأحداث بعد أن حكمت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بأن تعيد محكمة البوسنة والهرسك النظر في قرارها بشأن الاحتجاز، وأفرجت محكمة البوسنة والهرسك عن رئيس الاتحاد من الاحتجاز رهن المحاكمة في نهاية أيار/مايو. وناقش مجلس نواب الاتحاد أيضاً مقترحاً بالسعي إلى إقالة الرئيس، ولكنه لم يقرُّه.

٤٥ - وفي ١٠ حزيران/يونيه، أكدت المحكمة المحلية في سراييفو الاتهام الموجه إلى رئيس الاتحاد في قضية منفصلة تتعلق بحيازة مسدس بصورة غير مشروعة. وأنكر الرئيس الاتهامات الموجهة ضده لدى مثوله أمام المحكمة المحلية في سراييفو في ١ تموز/يوليه. ومنذ ذلك الحين، استمر في أداء مهامه الرئاسية.

تعيين قضاة في المحكمة الدستورية للاتحاد وهيئتها المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية

٤٦ - أُحرز تقدم ملحوظ أثناء الفترة المشمولة بالتقرير نحو رفع الحَجْر عن التعيينات المتأخرة منذ وقت طويل في المحكمة الدستورية للاتحاد وهيئتها المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية. ولقد عُطل عمل لحوالي أربع سنوات، مما أدى إلى عرقلة عدد من مشاريع القوانين المعروضة على الهيئتين التشريعيتين بالاتحاد والكانتونات، بما في ذلك التصويت بحجب الثقة عن حكومة الاتحاد الحالية.

٤٧ - وأعقب الاجتماعات التي ترأستُها في ٢٥ نيسان/أبريل و ٣ تموز/يوليه ٢٠١٣ بالاشتراك مع رئيس الاتحاد ونائبيه وقيادة مجلس شعوب الاتحاد تعيين أحد القضاة الصرب وأحد القضاة البشناق في المحكمة الدستورية للاتحاد. وأقر مجلس شعوب الاتحاد أيضاً قراراً بتعيين أعضاء في الهيئة المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية التابعة للمحكمة الدستورية للاتحاد.

٤٨ - ويتعين حل مسألتين رئيسيتين لكي تستأنف الهيئة المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية عملها. وتتعلق المسألة الأولى بحل ثلاث شكاوى مقدمة إلى المحكمة فيما يتعلق بتعيين أحد القضاة البشناق في الهيئة المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية. أما المسألة الثانية، فتتعلق بما إذا كان بوسع الهيئة العمل وإصدار القرارات في غياب أحد أعضائها، وهي مسألة من المتوقع أن تحلها المحكمة. وبمجرد التوصل إلى حل لهذه المسائل، وأرجو

أن تُحل على وجه السرعة، سيتعين على الهيئة معالجة تراكم العديد من قضايا المصلحة الوطنية الحيوية، بما في ذلك تقييم التصويت بحجب الثقة عن حكومة الاتحاد.

لجنة الأوراق المالية للاتحاد

٤٩ - لجنة الأوراق المالية للاتحاد هي الهيئة المستقلة التي تنظم أسواق المال في كيان الاتحاد. وبدون لجنة معنية بالأوراق المالية تؤدي عملها، لا يمكن لأية شركة مساهمة في الاتحاد، على سبيل المثال، أن تزيد رأسمالها أو تخفضه، أو أن تسجل التغييرات الحاصلة في إدارتها، أو أن تصدر أسهماً جديدة. ولا يمكن أيضاً ممارسة رقابة فعالة على العمليات التي تقوم بها شركات السمسرة، أو شركات إدارة الأموال، أو سوق الأوراق المالية، أو إصدار أوراق مالية حكومية.

٥٠ - ولقد خضع أداء هذه المؤسسة العامة الحيوية الأهمية للتشكيك عقب القرار الذي أصدرته المحكمة العليا للاتحاد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بأن أعضاء اللجنة - الذين واصلوا العمل بعد انتهاء ولايتهم في أيار/مايو ٢٠٠٩ بسبب إخفاق السلطات المسؤولة في تعيين الأعضاء الجدد - لم يؤذن لهم بالقيام بذلك. ولم يؤدِ هذا إلى تراكم القرارات المعروضة على اللجنة فحسب، بل أتاح أيضا إمكانية تقديم طعون قانونية إضافية بشأن مئات القرارت التي اتخذتها اللجنة لدى تنظيم أسواق الأوراق المالية منذ أيار/مايو ٢٠٠٩. وتشكل هذه التطورات خطراً شديداً على سوق المال في الاتحاد، وبالتالي على الاقتصاد عموماً.

٥١ - والسبب الكامن وراء عدم تعيين أعضاء جدد في اللجنة هو الخلاف القائم بين رئيس الاتحاد الذي يتولى، بالاتفاق مع نائبي الرئيس، مسؤولية تعيين أعضاء جدد، ومجلس نواب الاتحاد الذي يتولى، مع مجلس شعوب الاتحاد، مسؤولية الموافقة على تلك التعيينات، بشأن الإجراءات المتعلقة باختيار المرشحين. وعقب تبادل رسائل وعقد اجتماعات بيني وبين الرئيس ونائبي الرئيس والبرلمان في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، سجلت خطوة إيجابية في ٣٠ أيلول/سبتمبر، عندما قرر الرئيس ونائباه إصدار إعلان عن وظائف شاغرة لاختيار أعضاء في لجنة الأوراق المالية وتعيينهم. ويمهد هذا السبيل أمام القيام بالتعيينات في نهاية المطاف خلال الفترة القادمة.

٥٢ - وبموازاة ذلك، ساعد مكتبي السلطات المحلية في الاتحاد على إيجاد طريقة للتأكد من أن اللجنة قادرة على العمل خلال الفترة التي تسبق القيام بتعيينات جديدة. وبما أن مشكلة تأخير التعيينات لا تقتصر على مكتب لجنة الأوراق المالية، شجع مكتبي أيضاً على التوصل إلى حل من شأنه أن يكفل سير عمل جميع المؤسسات العامة في الاتحاد أثناء وجود هذه الثغرات في التعيينات. ويتألف هذا النهج المزدوج الاتجاه من التفسير ذي الحجية

لقانون الاتحاد المتعلق بلجنة الأوراق المالية، مما يزيل خطر الطعن بما سبق أن اتخذته اللجنة من قرارات، ويتيح استمرار عملية صنع القرار، وإدخال تعديلات على قانون الاتحاد المتعلق بالتعيينات الوزارية والحكومية والتعيينات الأخرى، مما يتيح استمرارية المناصب لكفالة سير عمل مؤسسات المصلحة العامة ووفائها بالتزاماتها القانونية حتى عندما تصل التعيينات في تلك المؤسسات إلى طريق مسدود. وتشمل التعديلات أيضاً آلية لكسر الجمود من أجل الإفراج عن التعيينات المتأخرة.

٥٣ - ولقد أقرَّت حكومة الاتحاد التفسير ذا الحجية والتعديلات التي أُدخلت على قانون الاتحاد المتعلق بالتعيينات الوزارية والحكومية والتعيينات الأخرى في ٣ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر على التوالي، ومن المقرر أن يناقشها مجلس نواب الاتحاد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. ويحدوني الأمل في أن يسلِّم البرلمان بضرورة دعم هذه التدابير على وجه الاستعجال.

إصلاح دستور الاتحاد

٥٤ - سلطت أزمة الحكم في الاتحاد في عام ٢٠١٣ الضوء على ضرورة القيام بإصلاح دستوري واسع النطاق في الاتحاد. وفي أيار/مايو، عرض أعضاء فريق الخبراء المعني بإصلاح دستور اتحاد البوسنة والهرسك (الذي جرى تأليفه بدعمٍ من سفارة الولايات المتحدة) ١٨١ مشروع توصية رسمياً لإدخال تعديلات على دستور الاتحاد. وشكلت أربعة أفرقة عاملة فيما بعد لتقديم اقتراحات بشأن الطريقة التي يمكن بواسطتها تحسين هذه التوصيات. وعرضت مبادرة فريق الخبراء أيضاً في دورة مواضيعية عقدها مجلس نواب الاتحاد في ٢٤ حزيران/يونيه، ووافق عليها المجلس باعتبارها الأساس الذي تستند إليه المبادرات الأخرى المتعلقة بإصلاح الدستور. وعقدت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في مجلس النواب اجتماعا في تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر، وقدمت دعمها لهذه المبادرة التي تتضمن مشروع وثيقة دستور جديد للاتحاد. وتحظى هذه المبادرة لتلبية الحاجة إلى تغيير دستوري في الاتحاد بكاملِ دعمي، وإنني أرحِّب بالتعديلات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين أداء الاتحاد وترشيد نفقاته.

جمهورية صربسكا

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت مؤسسات جمهورية صربسكا تعقد اجتماعاتها بصفة منتظمة. واجتمعت المؤسسات على خلفية تصاعد التوتر بين الائتلاف الحاكم والمعارضة، لا سيما بين تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين والحزب الديمقراطي

الصربي، نظراً إلى أن الأحزاب السياسية في جميع أنحاء البلد ستحدد مواقعها تمهيداً للحملات الانتخابية قبل الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٥٦ - وثابرت حكومة جمهورية صربسكا في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الكيان، على الرغم من صعوبة الحالة المالية التي تواجه البلد بأكمله. وكانت هناك أخبار سارة عندما أعلن أن الإنتاج الصناعي لجمهورية صربسكا في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٣ قد زاد بنسبة ٥,٧ في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من السنة السابقة. وزادت الصادرات أيضاً بنسبة ٦ في المائة أثناء الفترة نفسها مقارنة بعام ٢٠١٢.

٥٧ - وعقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا جلساتها بصفة منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأقرت ١٥ قانوناً جديداً وتعديلات على ٢٧ قانوناً قائماً. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى إقرار مجموعة من القوانين من أجل تبسيط تسجيل الأعمال التجارية، بالإضافة إلى التشريعات التي تشمل التخطيط الحضري ومنح الامتيازات، وللمرة الأولى، مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة.

٥٨ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أقرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إعلاناً بشأن أسباب وخصائص ونتائج النزاع المسلح المأساوي في البوسنة والهرسك من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥. وانتقد الإعلان عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، وصوَّرت سبب الحرب على أنه ”هيمنة على الشعب الصربي في البوسنة والهرسك ...“. وردَّ السياسيون البشناق فوصفوا الإعلان بأنه تمييزي وتزوير للتاريخ.

٥٩ - وافتتحت جمهورية صربسكا مكتبها الثامن في الخارج في تسالونيكي، باليونان، في ٣٠ آب/أغسطس. وقبل ذلك بعشرة أيام، افتتحت جمهورية صربسكا مكتباً تمثيلياً لها في واشنطن. وأفادت سلطات جمهورية صربسكا أن تعزيز الوضع الاقتصادي هو الهدف الرسمي من إنشاء هذه المكاتب الممولة من ميزانية جمهورية صربسكا.

إحياء ذكرى سريبرينيتسا/بوتوتشاري

٦٠ - شهدت التحضيرات لإحياء ذكرى ضحايا سريبرينيتسا عام ١٩٩٥ توترات تتصل ببناء كنيسة أرثوذكسية على موقع متنازع عليه قرب نصب بوتوتشاري التذكاري، رغم أن الاحتفال بالذكرى السنوية التي صادفت يوم ١١ تموز/يوليه مرّ دون وقوع حوادث تذكر.

وتم تحديد هويات عدد إضافي من الضحايا بلغ ٤٠٩ ضحايا ودفنهم في عام ٢٠١٣ ليصل عدد الضحايا المدفونين حاليا في المقبرة التذكارية في بوتوتشاري إلى ٦ ٠٦٦ ضحية.

٦١ - وفي ١٣ تموز/يوليه، نظمت رابطات أسر الضحايا زيارات إلى عدة مواقع في منطقة سريبرينيتسا الأوسع نطاقا والبلديات المجاورة، حيث تم ذبح الرجال والفتيان الفارّين من جيب سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥. وقبالة بوابات مغلقة تؤدي إلى أحد المواقع في بوتوتشاري ثم في قرية كرافيتسا في بلدية براتوناك المجاورة، قطع ناشطون في رابطات أسر الضحايا السياج المحيط بالموقع بهدف الدخول. وفي بوتوتشاري، لم تبدِ الشرطة أي رد فعل وسمحت لمجموعة أقل عددا بالدخول إلى الساحة دون عوائق. وفي كرافيتسا، حاولت الشرطة منع وصول مجموعة أكبر عددا بكثير إلى مستودع تعاوني، مما أسفر عن مواجهة مادية بين الزوار والشرطة. وادعى بعض المشاركين أن الشرطة استخدمت القوة المفرطة، وهي تهمة أنكرتها الشرطة. ومرت الزيارات التي جرت إلى مواقع مجازر أخرى متصلة بالإبادة الجماعية التي شهدتها سريبرينيتسا في تموز/يوليه ١٩٩٥ دون وقوع حوادث.

ثالثا - ترسيخ سيادة القانون

٦٢ - لا يزال الحوار المنظم بشأن العدالة الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي مع السلطات في البوسنة والهرسك، والذي رحبتُ به، يوفر للسياسيين المحليين محفلا يمكنهم من خلاله مناقشة شواغلهم بشأن عمل القطاع القضائي في البوسنة والهرسك. ويتابع مكتبي التطورات في هذا القطاع، ذلك أن عددا من المسائل في هذا المجال يتسم بأهمية خاصة من أجل تنفيذ الجانب المدني من الاتفاق الإطاري العام، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين دولة البوسنة والهرسك وكياناتها في إطار دستور البوسنة والهرسك[٩].

استراتيجية إصلاح قطاع العدل

٦٣ - شارفت على الانتهاء مدة الاستراتيجية الحالية لإصلاح قطاع العدل في البوسنة والهرسك، التي كان من المقرر أن تنفذ على مدى الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، ولكن تم تمديدها حتى عام ٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وزارة العدل في البوسنة والهرسك تنسيق عملية وضع استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. ومن المتوقع أن

(٩) تشمل تلك المسائل المناقشات المتعلقة باختصاصات دولة البوسنة والهرسك في المسائل الجنائية؛ والتغيرات في عمل محكمة البوسنة والهرسك ووضع إطار قانوني لإنشاء محكمة الاستئناف في البوسنة والهرسك؛ والتعديلات على قانون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين للبوسنة والهرسك؛ والتعاون الدولي بشأن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب؛ وتنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

تشمل الاستراتيجية الجديدة أيضا مجموعة من مؤشرات الأداء، هي موضع ترحيب. وفي تموز/يوليه، عُرض الإطار الأساسي للاستراتيجية الجديدة على مؤتمر وزراء العدل والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين للبوسنة والهرسك، بهدف وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة بنهاية السنة، واعتماد الاستراتيجية الجديدة بنهاية شباط/فبراير ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يعتمد مجلس الوزراء للبوسنة والهرسك وحكومات الكيانين والكانتونات الاستراتيجية وخطة العمل الجديدتين.

محاكمة مرتكبي جرائم الحرب

٦٤ - كان المجلس التوجيهي لتنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب يجتمع بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المؤسف أن الهدف الأول للاستراتيجية، ألا وهو النظر في القضايا الأكثر تعقيدا بحلول عام ٢٠١٥ والبت في القضايا الأقل تعقيدا بحلول عام ٢٠٢٣، لن يتحقق على الأرجح.

٦٥ - وفي ٣ حزيران/يونيه، وقّع مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك بروتوكولا بشأن التعاون في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية مع مكتب المدعي العام لكرواتيا. وفي الوقت نفسه، تكثف التعاون بين مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب لصربيا، ويجتمع المكتبان بانتظام، حيث يُطلع مكتبُ المدعي العام للبوسنة والهرسك مكتبَ المدعي العام لصربيا على المعلومات المتصلة بعدد من المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب الذين تعذر تجهيز قضاياهم في البوسنة والهرسك نظرا لإقامة المشتبه فيهم في صربيا.

مناقشة بشأن تطبيق القوانين الجنائية

٦٦ - تدعو استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أيضا إلى المواءمة بين ممارسات المحاكم في قضايا جرائم الحرب. وفي هذا الصدد، يمثّل الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ١٨ تموز/يوليه في قضية مكتوف وداميانوفيتش ضد البوسنة والهرسك تطورا ملحوظا. وتتصل القضية بتطبيق القانون الجنائي للبوسنة والهرسك المعمول به على مستوى الدولة لعام ٢٠٠٣ بأثر رجعي في قضيتين تتصلان باثنتين من جرائم الحرب المرتكبتين في عام ١٩٩٢ و ١٩٩٣. ورأت المحكمة أنه بالنظر إلى نوع الجرائم التي أدين بها مقدما الطلب (باعتبارها جرائم حرب وليس جرائم ضد الإنسانية) ومدى خطورة الجرائم (إذ لم يُحمّل أي من مقدمَي الطلب المسؤولية الجنائية عن أي خسائر في الأرواح)، فإن مبدأ 'لا عقوبة دون قانون' قد انتُهك لأن القانون الجنائي للبوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٣ يعد

أكثر تشددا من القانون الجنائي ليوغوسلافيا السابقة لعام ١٩٧٦، وبالتالي لو كان قانون عام ١٩٧٦ قد طُبّق، لربما كانت قد صدرت بحق مقدمي الطلب أحكام أخفّ.

٦٧ - وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة قد حرصت على الإشارة إلى أن قرارها ينبغي ألا يُفسَّر بعدم انطباق القانون الجنائي لعام ٢٠٠٣ على الجرائم التي أُدرجت للمرة الأولى ضمن القانون الوطني في عام ٢٠٠٣ والتي كانت تشكل بوضوح جرائم بموجب القانون الدولي في وقت ارتكابها (أي خلال حرب الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥). وينطبق هذا على سبيل المثال على الجرائم ضد الإنسانية. ونوقشت هذه المسألة في الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري للبوسنة والهرسك التي اعتمدتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR/C/BIH/CO/2)، حيث أعربت اللجنة عن القلق ”لأن المحاكم على مستوى الكيانين استخدمت القانون الجنائي القديم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة الذي لا يعرِّف، في جملة أمور، الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ومسؤولية القيادة، والاسترقاق الجنسي، والحمل القسري“.

٦٨ - وعلى الرغم من هذه الاعتبارات، أصبح القرار بشأن قضية مكتوف وداميانوفيتش ضد البوسنة والهرسك مادة كلامية يتشدق بها المسؤولون في جمهورية صربسكا الذين يصرون على أن القانون الجنائي للبوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٣ لا ينبغي أن يُطبَّق بأثر رجعي على أي قضية من قضايا جرائم الحرب المنبثقة عن نزاع الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ والذين يدعون إلى إلغاء محكمة البوسنة والهرسك ومكتب مدعيها العام. وفي تموز/يوليه، دعا رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إلى استعراض جميع قضايا جرائم الحرب التي تم البت فيها بموجب القانون الجنائي لعام ٢٠٠٣ وإلى استقالة أعضاء السلك القضائي الذين طبّقوا هذا القانون. وأشار رئيس جمهورية صربسكا أيضا إلى أن القضية تعزز موقف جمهورية صربسكا في كفاحها السياسي ضد محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام[١٠].

٦٩ - ومن المؤسف أن يساء استخدام قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لتقويض محكمة البوسنة والهرسك، التي اضطلعت بدور أساسي في تجهيز قضايا جرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وتقع على عاتق دولة البوسنة والهرسك مسؤولية كفالة تحقيق العدالة ومقاضاة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي ومحاكمتهم وفرض العقوبات المناسبة عليهم. ولذلك، فإنني أرحب بكون هذه المسألة ستناقَش بطريقة محايدة في إطار الحوار المنظم برعاية الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن محكمة

(١٠) صحيفة Glas Srpske، ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣.

البوسنة والهرسك، بموجب الولاية القضائية المنوطة بها حاليا، تنفذ مسؤوليات البوسنة والهرسك بموجب الدستور.

٧٠ - وبعد صدور حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قامت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، في ٢٧ أيلول/سبتمبر وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بإصدار قرارات ألغت بموجبها الأحكام النهائية التي أصدرتها في وقت سابق محكمة البوسنة والهرسك في أكثر من ١٠ قضايا تتصل بجرائم حرب في البوسنة والهرسك، وأمرت محكمة البوسنة والهرسك بإصدار قرارات جديدة بموجب القانون القديم لعام ١٩٧٦. ويتعلق بعض هذه القرارات أيضا بقضايا إبادة جماعية.

العمليات الجارية لنبش الجثث من القبور

٧١ - بدأ حفر القبور الجماعية الكبيرة التي تتضمن عدة مئات من الجثث في بداية أيلول/سبتمبر بالقرب من برييدور. ووفقا للمعهد المعني بالأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك، تتضمن هذه القبور الجماعية رفات الكروات والبشناق من برييدور الذين قتلوا في عام ١٩٩٢، على الأرجح في معسكرات أمارسكا وترنوبوليي وكيراتيرم.

٧٢ - ووفقا لما ذكرته اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، فقد بدأت أعمال الحفر في مدفن قمامة مدينة سراييفو في نيسان/أبريل، وعمل المعهد المعني بالأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك على إزالة النفايات المتراكمة على مدى ٢٠ عاما، حيث قال الشهود إن رفات عدد قد يصل إلى ١٠٠ شخص قد دفنوا هناك. وتوقفت عمليات نبش الجثث في ٣٠ آب/أغسطس وتم استئنافها في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وتم العثور على أشلاء جثث. وأعلنت رابطة أسر المفقودين ومقرها في جمهورية صربسكا، من منطقة سراييفو - رومانيا، أنها تعتقد أن هذه رفات صرب قتلوا في سراييفو خلال الحرب.

الأمن العام وإنفاذ القانون

٧٣ - على نحو ما أثرتُ في تقارير سابقة، يساورني قلق من استمرار التدخل السياسي في أعمال الشرطة في البوسنة والهرسك. ويتجسد التحدي الرئيسي في شكل تأخير التعيينات في المجالس والهيئات البرلمانية المستقلة المسؤولة عن عمليات اختيار قادة الشرطة، فضلا عن تأخير تعيينات قادة الشرطة أنفسهم.

٧٤ - ويواصل مكتبي الدعوة إلى إدخال التحسينات اللازمة على التشريعات في الاتحاد والكانتونات. وفي ٤ تموز/يوليه، بعثتُ برسالة إلى مجلس شعوب الاتحاد لتشجيع الوفود على

اعتماد مشروع القانون الاتحادي المتعلق بالشؤون الداخلية الذي سبق أن أقره مجلس نواب الاتحاد في قراءة أولى في أوائل عام ٢٠١٢. وفي ٢٥ تموز/يوليه، اعتمد مجلس شعوب الاتحاد مشروع القانون الذي سيدخل الآن مرحلة المناقشة العامة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ولقد آثر مكتبي، منذ وقت طويل، تلبية الحاجة إلى تحسين الأحكام الواردة في مشروع القانون المتعلقة بكفالة استقلال ميزانية إدارة الشرطة واستقلالها القضائي وتوحيد تنظيمها الإداري. وتمثّل هذه التدابير القيود المثلى التي تحول دون حصول أي تدخل سياسي غير مناسب في أعمال الشرطة، وأتوقعُ إدراجها في مشروع القانون أثناء المناقشة العامة على نحو ما بينتُ في رسالتي المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى وزير داخلية اتحاد البوسنة والهرسك. ومن المفهوم عموما أنه من المتوقع، عند اعتماد هذه التدابير بشكل نهائي، أن تلتزم الكانتونات بالمبادئ الرئيسية للقانون الاتحادي الجديد من خلال تنقيح قوانينها.

رابعا – التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٧٥ – لا يزال عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يتسم بأهمية حيوية بالنسبة للبوسنة والهرسك بينما يسعى مواطنوها إلى بناء مستقبل يسوده السلام الدائم من خلال إقامة العدل وتحقيق المصالحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثار حكمان من أحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ردود فعل قوية في المنطقة وخارجها. ففي ٢٩ أيار/مايو، أُدين يادرانكو برليتش وخمسة قادة سابقين آخرين من جماعة ”جمهورية الهرسك – البوسنة الكرواتية“ من البوسنيين الكروات في زمن الحرب وجيشها المعروف بمجلس الدفاع الكرواتي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب وأعرافها وانتهاكات خطيرة لاتفاقيات جنيف. وخلصت المحكمة إلى أن الجرائم المذكورة هي نتيجة خطة أعدها أعضاء عمل إجرامي منظم لطرد السكان المسلمين من الأراضي التي تسيطر عليها جمهورية الهرسك – البوسنة الكرواتية. وتم استئناف الحكم بعد فترة وجيزة من صدوره.

٧٦ – وفي ٣٠ أيار/مايو، برّأت المحكمة يوفيكا ستانيسيتش، الرئيس السابق لدائرة أمن الدولة الصربية، وفرانكو سيماتوفيتش، الموظف السابق في دائرة أمن الدولة الصربية من جميع التهم الموجهة إليهما. وكانا قد اتهما بإدارة وتنظيم وتجهيز وتدريب وتسليح وتمويل وحدات من دائرة أمن الدولة الصربية التي قتلت مدنيين غير صربيين واضطهدتهم ورحلتهم ونقلتهم قسرا من البوسنة والهرسك وكرواتيا في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥. وزعمت هيئة الادعاء أن المتهمين شاركا في عمل إجرامي مشترك جنبا إلى جنب مع سلوبودان ميلوسيفتش وراتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش وآخرين. ويحاكَم رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش حاليا أمام المحكمة.

٧٧ - أما مومشيلو تراجيشنك، الذي كان عضوا في القيادة البوسنية الصربية أثناء الحرب، فقد أُطلق سراحه في آب/أغسطس بعد قضاء ثلثي مدة الحكم الصادر بحقه لارتكابه جرائم حرب. وحُكم على تراجيشنك في عام ٢٠٠٩ بالسجن لمدة ٢٠ عاما بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية من خلال ممارسة الاضطهاد على أسس سياسية وعرقية ودينية، وتنفيذ عمليات ترحيل وارتكاب أفعال غير إنسانية. ورحّب به عدة آلاف شخص باعتباره بطلا قوميا لدى عودته إلى بالي، عاصمة جمهورية صربسكا في زمن الحرب.

خامسا - الاقتصاد

المؤشرات الاقتصادية

٧٨ - شهدت الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٣ بعض التطورات الاقتصادية الإيجابية. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الزيادة في الإنتاج الصناعي بنسبة ٦,٩ في المائة، التي تعزى أساساً إلى الاتجاهات الإيجابية في الصناعات التجهيزية وقطاع توليد الكهرباء، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٢. وسجلت صادرات اتحاد البوسنة والهرسك أيضاً معدلاً مشجعاً للنمو بلغ ٨,٥ في المائة في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٣ (حيث سجلت صادرات الكهرباء زيادة كبيرة نسبتها ٣٠٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٢)، في حين انخفضت الواردات بنسبة ١,٥ في المائة. وأدى ذلك إلى تحسن تغطية الواردات بالصادرات، التي أصبحت نسبتها الآن ٥٧,٨ في المائة. وبلغ معدل التضخم السنوي نسبة ٠,٦ في المائة طبقاً للتقديرات في شهر تموز/يوليه.

٧٩ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، ظلت الحالة الاقتصادية العامة معقدة. وفي نهاية شهر تموز/يوليه، بلغ عدد الأشخاص المسجلين رسمياً كعاطلين عن العمل ٩٨٩ ٥٥٢ شخصاً، بزيادة نسبتها ٢ في المائة عن الفترة نفسها في عام ٢٠١٢، وقُدِّر معدل البطالة الإدارية بأكثر من ٤٤ في المائة. أما متوسط المرتب الشهري الصافي (ما يعادل حوالي ٤١٥ يورو) ومتوسط المعاش التقاعدي الشهري (ما يعادل حوالي ١٦٨ يورو) لشهر تموز/يوليه، فقد بقيا قريبين من نفس المستوى الذي كانا عليه في تموز/يوليه عام ٢٠١٢. وبقي الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية أيضاً كما هو في كلا الكيانين.

٨٠ - وأثارت المخاوف أيضاً بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المنقحة حديثاً في وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية باتحاد البوسنة والهرسك، إذ بيَّنت انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي نسبته ٦١,٣ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١٣ مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٢. وبالنظر إلى أن تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم

المتحدة للتجارة والتنمية صنَّف اتحاد البوسنة والهرسك في المرتبة الثالثة – بعد كرواتيا وألبانيا مباشرة – من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب شرق أوروبا في عام ٢٠١٢، يحدوني الأمل في عودة تدفقات الاستثمار إلى اتجاهات أكثر إيجابية بنهاية العام.

٨١ - ولم تكن بعض التصنيفات الأخرى التي صدرت مؤخراً للاتحاد مواتية بنفس القدر، ومنها مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٣ لمؤسسة هيريتاج الذي صنف الاتحاد في المرتبة ١٠٣ من بين ١٧٧ بلداً أو في المرتبة ٣٨ من بين ٤٣ بلداً أوروبياً. وفي تقرير القدرة التنافسية العالمية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ الذي يصدره المحفل الاقتصادي العالمي، احتل اتحاد البوسنة والهرسك المرتبة ٨٧ من بين ١٤٨ اقتصاداً، في حين صنفه تقرير ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٣ الذي يصدره البنك الدولي – من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية فيه – في المرتبة ١٢٦ من بين ١٨٥ اقتصاداً. وكل هذا يشير إلى حجم ما يتعين أن يقوم به البلد من عمل حتى يتمكن من تسخير كامل ما لديه من طاقات مؤكدة لتحقيق نمو هام.

المسائل المالية

٨٢ - أدت الزيادة في التزامات تسديد الديون الأجنبية وضعف إيرادات الضرائب غير المباشرة إلى نشوء صعوبات مالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أما مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة، الذي ظل يجتمع بانتظام برئاسة وزير المالية والخزانة باتحاد البوسنة والهرسك، فقد أصدر أوامره لهيئة الضرائب غير المباشرة بأن تتخذ جميع التدابير في نطاق اختصاصها لزيادة تحصيل الإيرادات للتصدي لهذه المشكلة.

٨٣ - ودفعت الضغوط المالية كلا الكيانين إلى عدم التقيد بما عليهما من التزامات قانونية بموجب قواعد مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك رفض جمهورية صربسكا بإصرار تسوية ديونها للاتحاد البالغة ١٩,٥ مليون مارك بوسني للنصف الثاني من عام ٢٠١٢؛ وعدم دعم جمهورية صربسكا لمعامِلات تخصيص الإيرادات المقررة للربع الثاني من عام ٢٠١٣ مما أظهر اتجاهاً نحو الانخفاض في الاستهلاك النهائي في جمهورية صربسكا؛ وتأخر إسهام الاتحاد عما كان مقرراً بمدة طويلة في تكاليف إنشاء وحدة الاستهلاك النهائي التابعة لمجلس الإدارة.

٨٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أمكن الحفاظ على الاستقرار المالي على مستوى الكيانين إلى حد كبير بفضل دفعتين تم صرفهما في إطار أحد ترتيبات صندوق النقد الدولي للتمويل العاجل المشروط بإجراء إصلاحات. وكان صندوق النقد الدولي أيضاً عاملاً رئيسياً في تحفيز المجلس المالي لاتحاد البوسنة والهرسك على اتخاذ إجراءات، وقد اجتمع المجلس المالي

أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم يخرج أي منها عن نطاق زيارات بعثات صندوق النقد الدولي، رغم محاولة رئيس المجلس المالي (ومجلس الوزراء) ثلاث مرات لترتيب موعد لعقد اجتماع. وثمة أهمية خاصة للاجتماع الذي عُقِد في ١٧ أيلول/سبتمبر، بالنسبة للتطورات المقررة في الفترة المقبلة، إذ اعتمد فيه المجلس المالي لاتحاد البوسنة والهرسك الإطار الشامل لميزان وسياسات المالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، ليكون بمثابة الأساس في إعداد ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤.

٨٥ - ويشكل الوضع المالي السائد في كانتونات الاتحاد مدعاة للقلق أيضاً. فالسلطات المحلية في الكانتونات توظف في المجموع حوالي ٠٠٠ ٥٠ شخص، في قطاعات من بينها الشرطة والتعليم والقضاء والإدارة العامة. ويجري بوجه عام تخطيط مجموع إيرادات الكانتونات في عام ٢٠١٣، شاملة إيرادات الضرائب غير المباشرة، عند المستوى المحقق في عام ٢٠١٢ أو أعلى منه، إلا أن تدفق الإيرادات حتى الآن يشير إلى عدم واقعية هذه الخطط. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الكانتونات لا تستفيد من ترتيب صندوق النقد الدولي الحالي للتمويل العاجل، ومن ثم لا سبيل لها لتخفيف الخسارة في إيرادات الضرائب غير المباشرة. ونتيجة لذلك، تواجه غالبية الكانتونات صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية، بما فيها دفع المرتبات، وهي تدعو إلى إدخال تغييرات على عملية توزيع الإيرادات العامة داخل الاتحاد.

سادسا - عودة اللاجئين والمشردين

٨٦ - تعد عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في فترة ما قبل الحرب ذات أهمية محورية للتنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام. وقد وقع عدد من الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكد وجود عمل كثير ما زال يتعين القيام به حتى يمكن اعتبار المرفق السابع لاتفاق السلام قد اكتمل واعتبار العودة عودة مستدامة بحق.

٨٧ - وفي إطار اتفاق السلام، تلتزم السلطات في اتحاد البوسنة والهرسك بتهيئة ظروف مناسبة للعودة على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، يتسم الأمن بأهمية بالغة. ومما يؤسف له أن عدداً من الهجمات ذات الدوافع العرقية وقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأثارت تساؤلات بشأن ما يمكن عمله أيضاً لضمان تمكين العائدين من العيش في رفاهية في بيئة من التسامح. ففي ٨ آب/أغسطس، تعرض أحد البوسنيين العائدين في مدينة زفورنيك (بجمهورية صربسكا) لهجوم عنيف أثناء سيره إلى المسجد المحلي الذي يرتاده للاحتفال بالعيد استلزم دخوله المستشفى. وسارعت سلطات جمهورية صربسكا إلى إدانة هذه الهجمات العنيفة وتم إلقاء القبض على بعض الأشخاص. وعقب ذلك الحادث ببضعة أسابيع، يومي

٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر، تعرض صربي للضرب المبرح في مترل أخيه في بلدة زافيدوفيتسي (في الاتحاد). واحتجزت الشرطة المحلية ثلاثة من المشتبه فيهم في اليوم التالي، وأطلق سراحهم بعد ذلك لعدم كفاية الأدلة.

٨٨ - وثمة أهمية محورية للتعليم في الجهود المبذولة لترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي في الأجيال المقبلة حتى لا تتكرر أبدا الأخطاء المأساوية التي ارتكبت في الماضي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، برزت مشاكل التعليم في الواجهة من جديد. ففي أيلول/سبتمبر، شهدت بداية العام الدراسي الجديد منازعات بشأن المناهج الدراسية المستخدمة في عدد من المدارس في جمهورية صربسكا التي عاد إليها عدد كبير من البوسنيين. وقاطع الأهالي والتلاميذ الدراسة في عدد من المدارس، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ما زالت مقاطعة الدراسة مستمرة في بعض المدارس. ولا تقتصر المشكلة الكامنة وراء الاحتجاجات على جمهورية صربسكا وحدها. فهي تكشف عن تقاعس السلطات المختصة في اتحاد البوسنة والهرسك في الإحدى عشرة سنة الماضية عن التوصل إلى حل دائم على نطاق البلد بأسره يكفل المساواة في حقوق الأطفال في التعليم. ولما كانت المشكلة تتعلق بتهيئة بيئة مواتية للعودة، لذا فإنها تمس الاتفاق المتعلق باللاجئين والمشردين، الوارد في المرفق السابع للاتفاق الإطاري العام، والاستراتيجية المنقحة للبوسنة والهرسك المتعلقة بتنفيذ المرفق السابع، التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالتعليم. وسيواصل مكتبي دعم الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي وغيرهم من أجل إحراز بعض التقدم في هذا المجال الحيوي الهام.

سابعا - تطوير وسائط الإعلام

٨٩ - ظل نظام الإذاعة العامة بالبوسنة والهرسك يعاني من صعوبات كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نتيجة انعدام التنسيق المستمر بين دوائر الإذاعة العامة، وتقاعس السلطات المختصة عن إنشاء هيئة للإذاعة العامة وعن احترام قانون نظام الإذاعة العامة لاتحاد البوسنة والهرسك احتراماً كاملاً وتنفيذه كما يجب. وكما ورد سابقاً في هذا التقرير، اتخذت السلطات في جمهورية صربسكا إجراءات من جانب واحد لتنظيم هذه المسألة على مستوى الكيان، رغم خضوعها بالفعل للتنظيم بموجب تشريعات على مستوى الدولة. ووُجهت مشاكل أيضاً في الامتثال لقانون الإذاعة العامة في الاتحاد، وتواجه هيئة البث الإذاعي بكيان الاتحاد صعوبات كبرى بسبب تقاعس برلمان الاتحاد عن تعيين أعضاء جدد في مجلس إدارتها في الأوان المقرر، وفق القانون.

٩٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت أيضاً وزارة الاتصالات والنقل في اتحاد البوسنة والهرسك في جهود لطرح تشريع جديد ليحل محل قانون الاتصالات الخاص بالاتحاد. وهذا القانون الجديد، إذا اعتُمِد، سيقوض على نحو خطير الدور الذي يؤديه جهاز تنظيم الاتصالات في الاتحاد. وأخيراً، اتخذ جهاز تنظيم الاتصالات قراراً في أيلول/سبتمبر بتعديل القانون المتعلق بالاتصالات التجارية، لتخفيض وقت الإعلانات المسموح به في قنوات الإذاعة العامة من ست إلى أربع دقائق في الساعة. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي هذا التدبير إلى زيادة اهتزاز الاستدامة المالية لنظام الإذاعة العامة وتهديد إنجاز الإصلاحات المقررة في النظام.

ثامنا - مسائل الدفاع

٩١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت كل من وزارة الدفاع باتحاد البوسنة والهرسك والقوات المسلحة بالاتحاد جهودهما بهدف تعزيز الرقابة على مخزونات الأسلحة والذخيرة والمتفجرات في البلد وتحسين إدارتها. وقد تركزت الجهود، بناءً على مشورة المجتمع الدولي ودعمه المالي، على إنشاء عملية للإشراف على الذخائر وقاعدة بيانات خاصة بها. وتهدف هذه الجهود أيضاً إلى زيادة تيسير التخلص من فائض الذخائر والأسلحة في إطار اتفاق الممتلكات الدفاعية المتحركة الموقَّع في عام ٢٠٠٨. ويجدر الترحيب بهذه الخطوات، إذ أن الفساد وسوء الإدارة ما برحا منذ فترة من الوقت يعدان من العوامل البارزة التي تحول دون إجراء جرد سليم للمخزونات، وكذلك البيروقراطية المكبِّلة للجهود داخل المؤسسات على مستوى الدولة.

٩٢ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر، قامت مساعِدة الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعنية بالدبلوماسية العامة، كولليندا غرابار - كيتاروفيتش، بزيارة سراييفو لتشجيع المسؤولين المنتخبين على مواصلة جهودهم الرامية إلى استيفاء الشروط اللازمة لتفعيل خطة العمل المتعلقة بعضوية البلد في المنظمة. ودعت مساعدة الأمين العام أيضاً إلى تعزيز مؤسسات الدولة، ودعت السياسيين باتحاد البوسنة والهرسك لأن يبدأوا في مكافحة الفساد، وأثنت على الاتحاد لإسهاماته الفعالة في بعثات حفظ السلام.

إصلاح الاستخبارات

٩٣ - في أعقاب التوقيع على اتفاق للتعاون في مجال الاستخبارات العسكرية في آذار/مارس ٢٠١٣، وجهت وزارة الدفاع باتحاد البوسنة والهرسك ووكالة الاستخبارات الأمنية بالاتحاد

تركيزهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إعداد الخطوات القانونية والإدارية اللازمة لتمكين إنشاء قاعدة بيانات عسكرية استخباراتية مشتركة. وستصبح قاعدة البيانات واحدة من عدة عناصر هامة واردة في الخطة تهدف إلى دفع التعاون وكفاءة العمل بين جهتين فاعلتين رئيسيتين في قطاع الأمن.

تاسعا – القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي

٩٤ – يبلغ القوام الحالي للبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك حوالي ٦٠٠ فرد مقرهم سراييفو في الأساس، وتوجد فرق للاتصال والمراقبة أيضاً في أجزاء أخرى من البلد. وما زال بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يخصص قوات احتياطية خارج مسرح عمليات البعثة جاهزة للنشر في غضون مهلة قصيرة إذا لزم الأمر. وما زالت البعثة تؤدي دوراً محورياً في دعم جهود البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن. وهذا بدوره يساعد مكتبي ويساعد المنظمات الدولية الأخرى على الاضطلاع بالولايات المنوطة بالمكتب والمنظمات. وفي ظل الظروف الحالية في اتحاد البوسنة والهرسك، أرى أنه من الأهمية بمكان أن تحتفظ بعثة الاتحاد الأوروبي بولاية تنفيذية لإيجاد جو من الطمأنينة البالغة الأهمية للمواطنين، ونحن على مشارف عام ٢٠١٤.

عاشرا – مستقبل مكتب الممثل السامي

٩٥ – اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على مستوى المديرين السياسيين يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، وأعرب مرة أخرى عن قلقه إزاء الحالة في البلد، وإزاء الإخفاق المستمر في معالجة الأهداف والشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي. وتقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٩٦ – وكما كان الحال في السنوات السابقة، يواصل مكتبي جهوده المسؤولة الرامية إلى خفض التكاليف العامة. ويتجسد مرة أخرى التزامنا بتحقيق وفورات حيثما أمكن في ما تحقق من انخفاض نسبته ١٣ في المائة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ عن سنة الميزانية السابقة. ومنذ بداية ولايتي، انخفضت ميزانية مكتبي ما يقرب من ٤٠ في المائة وانخفض عدد الموظفين بنسبة ٥٠ في المائة. إلا أنه ما زال من الضروري أن تخصص لي الميزانية والموظفين اللازمين للاضطلاع بمهام ولايتي على نحو فعال.

حادي عشر – موعد تقديم التقارير

٩٧ - تمشيا مع المقترحات التي قدمها سلفي فيما يتعلق بتقديم تقارير دورية لإحالتها إلى مجلس الأمن، على النحو المطلوب في قرار المجلس ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريري الدوري العاشر. وإذا احتاج الأمين العام أو أي عضو في مجلس الأمن إلى معلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري أن أقدم خطياً معلومات إضافية مستكملة. ومن المقرر أن أقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٤.